رئيس فرع الاتحاد التعاوني السمكي بحضرموت:

الاصطياد العشوائي يؤثر على المخزون السمكي ويلوث البيئة البحرية

لقاء/ أحمد محمد بن زاهر

يحظى العمل السمكي في محافظة حضرموت بالنصيب الأكبر من الأنشطة الاقتصادية للسكان، حيث يبلغ عدد الجمعيات السمكية في ساحل حضرموت(١٩) جمعية تضم(١٢٠٠٠) عضو مساهم.. ولذا كان لابد من إنشاء وتأسيس فرع للاتحاد التعاوني السمكي بحضرموت.. وللتعرف على نشأة فرع الاتحاد ونشاطه وأوضاع العمل السمكي وغيرها التقيت الأخ عمر سالم قمبيث رئيس فرع الاتحاد بحضرموت الذي تحدث في البداية قائلاً:

يحتل العمل السمكي في محافظة حضرموت النصيب الأكبر من الأنشطة الاقتصادية للسكان كون هذه المحافظة تقع على شريط ساحلي غني بالأسماك والأحياء البحرية، يقع على البحر العربي والمحيط الهندي ومعظم سكان ومشتغلي محافظة حضرموت يعتمدون على صيد الأسماك وهي الشريحة الواسعة من مجتمع حضرموت المحلي حيث بلغ عدد الأفراد العاملين في الصيد التقليدي والساحلي ما يربو على (٢٥٠,٠٠٠) صياد تقريباً،وبالتالي أصبحت أهمية تنظيم عمل ونشاط هؤلاء الصيادين في كيانات اجتماعية واقتصادية ضرورة ملحة برزت مع بروز فترة العمل التعاوني في عام ١٩٥٧م وأنشئت أول جمعية سمكية نوعية في حضرموت كنواة للعمل التعاوني السمكي بالمحافظة في العام ١٩٦٤م وهكذا توالى إنشاء وتأسيس الجمعيات السمكية حتى أصبحت في الوقت الحالي(١٩) جمعية تعاونية سمكية في حضرموت الساحل وحدها.. وهكذا أضحت مسألة توحيد جهود ونشاط هذا الكم من الجمعيات السمكية والتي تضم تحت لوائها عدد (١٢٠٠٠) عضو مساهم تدافع عن مصالحهم وحقوقهم وتطور مداركهم ومساهماتهم في المجتمع ،وكان لابد من إنشاء وتأسيس فرع للاتحاد التعاوني السمكي في حضرموت في ٢٠٠٤/١٠/١٨م يضم في عضويته كل الجمعيات التعاونية السمكية بالمحافظة الداعمة لتأسيسه وجهوده ونشاطه الاقتصادي في المجال السمكي حتى أصبح حقيقة وأقعة في مجتمع حضرموت الساحل.

دور الفرع

● من خلال تعاوننا مع عدد من رؤساء جمعيات الصيادين لمسنا تقديرهم وارتياحهم إلى دور فرع الاتحاد التعاوني ،كيف توصلتم إلى هذا؟

العملية ببساطة شديدة جداً كما أسلفت في حديثي سابقاً إنجاح الجانب الموضوعي والذاتي في الواقع المحلي الحضرمي والحاجة الماسة لتأسيس هذا الكيان الاجتماعي الاقتصادي النوعي (الاتحاد التعاوني السمكي فرع حضرموت) هذا أولاً، وثانياً انبثاق قيادة فرع الاتحاد التعاوني السمكي في حضرموت في وسط أحشاء هذه الكيانات الاجتماعية الاقتصادية(الجمعيات التعاونية السمكية) المنتمية لعضويته وبالتالي أصبح فرع الاتحاد السمكي في حضرموت يعطي اهتماماً أكبر ومتابعات جادة لقضايا ومتطلبات الجمعيات السمكية والصيادين عموماً في المحافظة ولدت انطباعاً إيجابياً لدى رؤساء الجمعيات السمكية بالمحافظة تقديراً لدور الاتحاد السمكي علاوة على أنهم شركاء في اتخاذ القرار التنظيمي والاقتصادي.

الجمعيات الوهمية

● كثيراً ما يشير الأخ وزير الثروة السمكية إلى الجمعيات الوهمية ،ما هو تعليقكم على هذا ؟ وهل توجد مثل هذه الجمعيات في ساحل حضرموت؟

هذا صحيح هناك جمعيات سمكية عديدة تأسست واشتهرت والبعض الآخر تفرع من أصل جمعيات تعاونية سمكية قائمة وخصوصاً بعد قيام دولة الوحدة المباركة في ١٩٩٠/٥/٢٢م على ضوء القانون رقم(١٨) لسنة ١٩٩٣م والقانون رقم(٣٩) لسنة ١٩٩٨م بشأن الجمعيات والاتحادات، ولم تصدر اللائحة التنفيذية للأخير حتى يومنا هذا والواقع أن العيب ليس في انتشار وتأسيس مثل هذه الجمعيات السمكية ولكن أنا أقول أن العيب هو في التشريع نفسه الذي أعطى الحق لأكثر من(٣١) فرداً بإنشاء جمعية بغض النظر عن نشاط هذه الجمعية ولم يفرق القانون بين تشكيل الجمعيات الاقتصادية(المنتجة والمربحة مالياً) وبين الجمعيات الأخرى بل كل الجمعيات أياً كان نشاطها ونوعها في نظر القانون.

حقيقة القانون أعطى لوزارة الشئون الاجتماعية والعمل التفسير الاجتهادي لمواد ونصوص القانون وخاصة في ما يتعلق بإشهار الجمعيات التعاونية السمكية (الاقتصادية) والذي أفرزت مثل هذا النوع من الجمعيات السمكية الوهمية لا وجود لها في الواقع الاجتماعي والنشاط الاقتصادي ربما وجدت في محافظات ساحلية أخرى أما في محافظة حضرموت فلا وجود لمثل هذه الجمعيات السمكية الوهمية ،أما في ما يتعلق بأوضاعها ونشاطها الاقتصادي فهو بمثل وهميتها ، إذ لا أصول ومنشآت سمكية ومواقع اختصاص لها في الواقع المحلي ولا يوجد لها نشاط مالي أو إيرادي بل أحياناً لا وجود لعضوية الصيادين المنتجين فيها باختصار شديد هي عبارة عن مجموعة أفراد لا يتجاوز عددهم (١٥) فرداً يشكلون جمعية سمكية لها ختم وشعار ودفتر مراسلات وأرشيفها في" سلة يد" يتداولونها من شخص لآخر وهؤلاء هم من ينطبق عليهم وصف الأخ وزير الثروة السمكية

تنظيم عمليات الاصطياد

● ما هو الدور المناط بفرعكم في الإسهام في مراقبة عمليات تنفيذ تنظيم الصيد في سواحلنا؟ وماذا تعني لكم وثيقة تنظيم عمليات الاصطياد؟

– حقيقة نحن في قيادة فرع الاتحاد التعاوني السمكي بمحافظة حضرموت مناط بنا دور هام وفاعل في عمليات تنظيم الصيد التقليدي والساحلي وكذا الصيد الصناعي كما يطلقون عليه بالاستثمار السمكي لأنه في الأول والأخير نحن كجمعيات سمكية وصيادين تقليديين معنيون بحماية هذه الثروة السمكية والحفاظ عليها كثروة قومية متجددة وإننا أكثر من غيرنا المستفيدين من هذه الثروة كنشاط اقتصادي وإنتاجي وعملي ومصدر رزقنا الأساسي في الماضي والحاضر وكنا منذ سنة ونيف تقريباً نعاني كثيراً من الاصطياد العشوائي لقوارب الصيد الصناعي وتأثيراتها على مخزون الثروة السمكية ومصائد الأسماك وتلوث البيئة البحرية مما أدى إلى انقراض واختفاء أنواع كثيرة من الأسماك والأحياء البحرية وكنا باستمرار نتابع ونرسل البلاغات للجهات ذات العلاقة عن تأثيرات قوارب الصيد التجاري على الثروة السمكية ومصادرها وطالبنا مراراً وتكراراً بوضع ضوابط ولوائح وقانون ينظم مختلف أنشطة وقوارب الصيد وبادرنا بوضع لائحة محلية على مستوى محافظة حضرموت تنظم نشاط الصيد التقليدي ولكن لعدم وجود الغطاء القانوني لهذه اللائحة التنظيمية الداخلية من قبل وزارة الثروة السمكية لم تستمر طويلاً ويسعدني هنا أن أتقدم بأسمى آيات الشكر وعظيم الامتنان باسم صيادي محافظة حضرموت لفخامة الأخ القائد علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية على قراراه الشجاع والحكيم بوقف عبث قوارب الصيد التجاري الصناعي وكذا الشكر والتقدير للاخوة وزير الثروة السمكية د. علي محمد مجور، وعبد القادر علي هلال محافظ محافظة حضرموت لمتابعتهما الجادة والحثيثة في تنفيذ هذا القرار والذي أسفرت نتائجه الإيجابية عن حماية الثروة السمكية القومية ،ونقل الرقابة والمتابعة لعمليات تنظيم الاصطياد التقليدي إلى المجالس المحلية بالمحافظة ومشاركة الجمعيات السمكية في هذه الرقابة والإسهام بفاعلية فيها من خلال متابعة وتنفيذ الضوابط التي وضعت من قبل الحكومة لنشاط الصيد الصناعي ,وثيقة تنظيم عمليات الاصطياد تعني لنا الكثير فهي توفر لأنشطة الصيد التقليدي والساحلي والصناعي تنظيم عملية الاصطياد وتحديد المساحات لممارسة كل نشاط من أنشطة الصيد وفق ضوابط ومعايير محددة ومعروفة سلفاً علاوة على توفير الحماية القانونية للثروة السمكية والأحياء المائية البحرية والحفاظ على البيئة البحرية ومصائد الأسماك وبما أن هذه الوثيقة تعني لنا الكثير ونشاط الصيد التقليدي يمثل الجزء الأكبر من عمليات الاصطياد في البلد كان لابد من أخذ آرائنا وملاحظاتنا حول هذه الوثيقة طالما إنها أسميت لتنظيم عمليات الاصطياد ونحن كجمعيات سمكية واتحاد سمكي فرع حضرموت نمثل الجزء الأكبر من عمليات الاصطياد ولكن يؤسفني عدم إعطائنا فرصة لطرح آرائنا وملاحظاتنا حول هذه الوثيقة.

أكثر من ٢٥٠ ألف صياد في محافظة حضرموت

الشركات العاملة

● هناك فكرة تطرحها الشركات العاملة في مجال الأسماك وتقوم بتأسيس جمعية خاصة بها ،كيف تنظرون إلى هذه الفكرة وما أهميتها وجدواها؟

– تأسيس جمعيات في مجال الأسماك فكرة شرعها القانون رقم(٣٩) لسنة ١٩٩٨م وأجاز إنشاءها وهذا في تقديري حق مشروع كفله القانون النافذ وأنا ليس لدي اعتراض حول الفكرة ولكنني أعود وأقول مرة أخرى العيب في القانون وليس في الفكرة ونحن ندرك أن الشركات العاملة في مجال الأسماك تختص في النشاط التسويقي الداخلي والخارجي التصديري هذا هو صلب نشاط هذه الشركات ولها القانون الخاص بها كشركات ولكنني لست أدري هل أجاز القانون رقم(٣٩) لسنة١٩٩٨م لمجموعة شركات وأقول شركات تحت هذا المسمى والقانون الخاص بإنشائها ونشاطها يجيز لها تأسيس جمعية وتحت أي مسمى(جمعية الشركات العاملة في مجال الأسماك) مثلاً وما هو النشاط الذي سوف تمارسه عند تأسيسها التسويق السمكي أم الإنتاجي السمكي أم الاثنين معاً؟ وهل هو نشاط استثماري كما يطلق عليه حالياً أم نشاط تجاري بدون استثمار أم الاثنين معاً؟ مع علمي بأن بعض الشركات الاستثمارية تمارس النشاط الإنتاجي في محافظة حضرموت ،ننظر إلى مثل هذه الشركات الاستثمارية في مجال الأسماك ليس في نشاطها ما يجسد المعنى الحرفي للكلمة لسبب بسيط هو أن معظم نشاطها استثماري تسويقي للأسماك يعتمد على نشاط وكمية منتجات الجمعيات السمكية بالمحافظة وتسلم كميات الأسماك المنتجة لهذه الشركات بالمبالغ الآجلة وليس بالدفع الفوري بمعنى آخر أن معظم نشاط الشركات العاملة في مجال الأسماك يعتمد على مبالغ مستحقة الدفع للجمعيات السمكية .. إذن، أي شركات هذه؟ وأي نوع من الاستثمار؟ فإذا كان واقع الحال هكذا فما بالك لو أسست جمعية لهؤلاء.

التعامل مع القانون

● ماذا عن علاقتكم بمكتب وزارة الشئون الاجتماعية ودوره في الجمعيات؟ وهل هناك إشكاليات تنجم عن ممارسة هذا الدور؟ وكيف ينبغي لفرع الوزارة التعامل مع النظام التعاوني؟

– تندرج علاقتنا بمكتب وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بمحافظة حضرموت من علاقة التعامل مع القانون رقم(٣٩) لسنة ١٩٩٨م بشأن الجمعيات التعاونية والاتحادية النافذ حقيقة نحن نتعامل مع القانون بنصوص وعموميات مواده دون وجود لهذه النصوص والمواد القانونية أو لائحة تنفيذية تفسر بعض الغموض فيها فجمعياتنا في حضرموت ذات طابع ونشاط سمكي دون شك ولدينا مكتب وزارة الثروة السمكية م/ حضرموت الأقرب لصفة الاختصاص الواردة في القانون بحسب طبيعة النشاط... ولدينا اتحاد تعاوني سمكي نوعي وله فروع في المحافظات غير أن القانون حدد مكتب الشئون الاجتماعية والعمل م/ حضرموت كجهة اختصاص فالتعامل السليم مع النظام التعاوني السمكي في تقديرنا يتمثل في إرساء جمعيات تعاونية سمكية اقتصادية قوية تسهم في تطوير المجتمع المحلي وهذا لن يتأتى إلا بتعديل بعض نصوص ومواد القانون رقم (٣٩) لسنة ١٩٩٨م النافذ بما يتماشى والتكوينات الاجتماعية الاقتصادية الفاعلة وتحديد التعامل في الإشراف والتوجيه مع جهة واحدة وليس مع جهات متعددة تجنباً لحدوث أية إشكاليات وللحفاظ على الجمعيات التعاونية السمكية القائمة من التفكك والانهيار ,أما علاقة الاتحاد مع وزارة الشئون الاجتماعية والعمل م/ حضرموت فهي علاقة جيدة ومتينة منطلقة من القانون ويسعى الاتحاد باستمرار إلى تطوير هذه العلاقة.

مطالب الجمعيات

● هناك مطلب من الجمعيات السمكية، تنصب في إدراج أعضائها تحت مظلة التأمين انطلاقاً من شعار" أمن تأمن" كيف تنظرون إلى هذا المطلب؟

منذ تأسيس الاتحاد التعاوني السمكي فرع حضرموت عملنا من خلال إقرار مجلس إدارة الفرع بفكرة تبني مسألة التأمين على الصيادين المنتجين وفعلاً عملنا بالتنسيق مع قيادة الاتحاد التعاوني السمكي والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بالعاصمة صنعاء على إبراز هذه الفكرة والمطلب إلى حيز الوجود وتم التنسيق مع محافظ المحافظة رئيس المجلس المحلي، الذي دعم هذه الفكرة وأمر بتشكيل لجنة على صعيد محافظة حضرموت من وكيل محافظة حضرموت لشئون مديريات الساحل رئيساً وعضوية فرع الاتحاد التعاوني السمكي ومدير عام مؤسسة التأمينات الاجتماعية وآخرين للنزول على الصيادين في الجمعيات السمكية لشرح فكرة التأمين لهم فنحن في قيادة فرع الاتحاد السمكي نشعر بأهمية هذا المطلب وندعمه باتجاه التنفيذ إن شاء الله.

مطالب مهمة

● الجمعيات تطالب أيضاً بإعطائها مساحات من الأرض على السواحل لإقامة ورش صيانة ومزالق ومصانع ثلج وغيرها ,هل هي مطالب مهمة؟وما دوركم في متابعتها؟ وما نتائجها؟

– فعلاً هي مطالب مهمة ومشروعة للجمعيات السمكية ولكن نحن في محافظة حضرموت نواجه صعوبة في الحصول على مثل هذه المطالب من الجهات ذات الصلة كوزارة الثروة السمكية- صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي- بنك التسليف التعاوني لا لضعف وهشاشة هذه الجمعيات السمكية بل بسبب التفريخ المستمر للجمعيات السمكية وفي النطاق الجغرافي الواحد وهذه المشكلة جعلت هذه الجهات تعزف عن تقديم مثل هذه الطلبات.. ونحن في قيادة فرع الاتحاد التعاوني السمكي بالمحافظة ندرس حل هذه الإشكالية الناجمة عن التفريخ للجمعيات السمكية من خلال إشراك الجمعيات في المنشآت السمكية الواقعة في النطاق الجغرافي الواحد مستقبلاً لتقويتها وبالتالي تحقيق مطالبها في الحصول على المنشآت السمكية في مواقعها، وثمة إشكالية تتمثل في عدم تقديم الجهات المانحة" التسهيلات السمكية" للجمعيات السمكية بالمحافظة على الرغم من تنظيمها الإداري والمالي ونشاطها الإنتاجي الاقتصادي الناجح ولا ندري لماذا وخاصة صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي؟!!.

فرع الاتحاد يقوم بدورهام وفاعل بعمليات تنظيم الصيد التقليدي والساحلي والصناعي

تطوير العمل التعاوني

● في نظركم ما الذي ينبغي أن يقوم عليه العمل التعاوني السمكي باعتبار أن له خصوصيات ومميزات تميزه عن أشكال العمل التعاوني الأخرى؟ وما هي مقترحاتكم لتطوير منظومة العمل التعاوني السمكي؟

لقد أولت الحكومة أهمية خاصة للعمل التعاوني ونصت أدبيات ثورة السادس والعشرين من سبتمبر على التعاون ومساهمته الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع اليمني وإشاعة روح العمل التعاوني، واعتبر من ضمن مبادئ الثورة السبتمبرية الست.. ومن هذا المنطلق ولكون العمل التعاوني السمكي ذا صفة اقتصادية إيرادية ويرفد الاقتصاد القومي للبلد، أي أنه ينبغي أن يقوم العمل التعاوني السمكي على ما يلي:

١- التشريع القانوني لنشاط الجمعيات السمكية في تركيبتها الاقتصادية والديمقراطية والاجتماعية وعدم الخلط بينها وبين الجمعيات الاجتماعية الخيرية والتراثية والبيئية وغيرها من الجمعيات ذات الأنشطة الخدمية الصرفة.

٢- إعادة هيكلها بما يتناسب ونشاطها الإنتاجي الاقتصادي والأساس القانوني الجديد بما يضمن رعايتها لشريحة الصيادين ومنتسبيها ومساهماتها في تطوير المجتمع المحلي.

٣- إيلاء المزيد من الرعاية والاهتمام للجمعيات السمكية الناجحة ودعمها وتطويرها من قبل الحكومة لخلق المزيد من المنافسات الانتاجية والاقتصادية في ظل سياسة اقتصاد السوق وإلغاء الجمعيات المتعثر نشاطها.

٤- تعزيز دور ونشاط الاتحاد التعاوني السمكي وفروعه في المحافظات للإشراف والمتابعة لعمل ونشاط الجمعيات السمكية واعتباره الجهة المشرفة الوحيدة على مثل هذه الجمعيات.

٥- إتاحة فرصة الدعم المباشر من المنظمات الدولية المهتمة بالمجال السمكي للجمعيات السمكية "الناجحة" للاستفادة من الخبرات الدولية في هذا المجال.

ومن أجل العمل على تطوير منظومة العمل التعاوني السمكي فإننا نبدي التصورات التالية:

١- تعزيز منظومة العمل التعاوني السمكي كشكل من الأشكال الاقتصادية الهامة للاقتصاد الوطني من خلال إصدار تشريع قانوني يعطي لهذه المنظومة مكانتها ودورها في الاقتصاد القومي.

٢- استكمال بنيانها التنظيمي والمؤسسي على أساس العمل الجماعي التعاوني الطوعي الديمقراطي بما يخدم مؤسسيها وشريحة الصيادين المنتجين ومجتمعاتهم المحلية والمساهمة في التنمية الاجتماعية الشاملة.

٣- الاهتمام بالجانب التأهيلي لهيئاتها التنظيمية وكوادرها العاملة في مجال العمل التعاوني السمكي بما يعزز من دورها ونشاطها الإنتاجي الاقتصادي.

٤- اعطاء اهتمام بالجوانب التسويقية التصديرية والتصنيع السمكي ضمن منظومة متكاملة لهيئات العمل التعاوني السمكي بما يحقق تراكمات مالية تقوي نشاط الجمعيات التعاونية السمكية.

٥- اعطاء اهتمام لعمليات الصيد التقليدي وتطويره واستخدام طرق وأساليب الصيد العلمية بما لا يؤثر على الثروة السمكية وحماية مصائدها ولا يضر بالبيئة البحرية.

٦- الاهتمام بالتكافل الاجتماعي بين شريحة الصيادين والمجتمع والاهتمام بالجانب الثقافي والاجتماعي والصحي والضمان والتأمين الاجتماعي وإشاعة روح ومبدأ العمل التعاوني.

٧- إعطاء اهتمام أكبر لمواقع وقرى الصيادين (مواقع الاختصاص) وبناء المنشآت السمكية الخدمية ومشاريع المياه والصرف الصحي ومشاريع الكهرباء والتعليم لأبناء الصيادين وبناء المساكن الشخصية.

٨- تطوير وسائل ومعدات الاصطياد السمكي بما يضمن جودة المنتج السمكي وإظهار البلد عالمياً كمنتج للأسماك والأحياء البحرية ومنافس في الأسواق العالمية نحو تكوين أسطول تعاوني سمكي.

٩- محاولة الاهتمام بتقليص الجمعيات السمكية ذات النشاط الاقتصادي المتشابه والواقعة في نطاق جغرافي واحد من خلال عملية دمجها لتقويتها في النشاط الإنتاجي والاقتصادي والخدمي.

١٠- تعزيز الشراكة البيئية بين الجمعيات التعاونية السمكية في مجال التصنيع والتسويق والصادرات السمكية وإقامة جمعيات تعاونية في مجال الاستيراد لوسائل ومعدات الاصطياد ومستلزمات العمل التعاوني السمكي..

١٩ جمعية سمكية مهمتها تحسين أداء الصيادين بحضرموت